

و- رأى الدكتور محمد رفعت :

ويرى الدكتور محمد رفعت في دراسته لأصول النحو السماعية ، أن الحديث حجة في النحو، بشرط أن يتوافر له هذان الشرطان : بحثه، والاطمئنان إلى الكلام المستشهد به «فأما أخذ الحديث دون بحثٍ، فذلك ما يستجرُّ الريبة في الاستشهاد بالحديث(١)» .
نتائج هذا العرض :

- ١ - أن الحملة على الاستشهاد بالحديث اقترنت بالانتصار لسببويه ، عندما رد ابن الضائع على ابن الطراوة أدلته من الحديث .
- ٢ - أن ابن الضائع وتلميذه أبا حيان كانا يرفضان الاعتماد على الحديث رفضاً مطلقاً لأمرين : تجويز روايته بالمعنى ، وما وقع فيه من تصحيف ، ويرجعان إلى هذين الأمرين إغفال المتقدمين الاحتجاج به .
- ٣ - أن ابن خلدون وتلميذه البدر الدماميني كانا يدعوان إلى الاستشهاد بالحديث دعوةً مطلقة ، اعتماداً على أمرين : أنها إن لم تفد القطع بالأحكام النحوية فهي تفيد غلبة الظن بها ، لأن الأصل عدم التبديل . والثاني : أن تدوين الحديث قد وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة ، وما دُوِّنَ لا يجوز تبديله ، وهذا أصل لدى المحدثين .
- ٤ - أن الشاطبي يعد أول من درس هذه القضية ودعا إلى النظر فيها ، فقد بين أن المتقدمين كانوا يعتمدون على ما ثبت الاعتناء بلفظه لمقصود خاص ، وأما ما اعتنى بمعناه فلم يقع في شواهدهم ، ولما لم يسلك ابن مالك مسلكهم فقد حكم عليه بأنه غير مصيب .
- ٥ - أن الخضر حسين قد تأثر بكلام الشاطبي ، فقد نظر إلى الحديث نظرة

(١) أصول النحو السماعية ٨١ .